"الصومال أو الأزمة التي لا تنتهي: بين مطرقة التدخل الأمريكي وسندان الإسلام السياسي"

*IGNACIO GUTIÉRREZ DE TERÁN GÓMEZ-BENITA

ABSTRACT

Nowadays and specially after the Ethiopian invasion which put an end to the Islamist Courts experience in the country, the Somalian crisis witnesses a new dangerous turning point towards an unpredictable scenario. With the US army bombing suspected al-Qaeda bases in the south of Somalia along with the cooperation of the Ethiopian army and the forces of the Federal Government at Baidoa, the possibilities of a positive reassessment of the Somalian crisis are really few. To make matters worse, the neighboring countries do seem increasingly concerned with a spread of Islamist radicalism throughout the Horn of Africa. Being as it is a fully failed state with no institutions nor sustainable abilities to survive as a modern State, Somalia might become another battlefield for the steadfast and deleterious quarrel between backward Yihadist and Salafist Partisans and the aggressive and so far barren American war on terror. A quarrel that will not bring in anyway stability and peace to a Somalian society that has not tasted since 1991 anything but war, chaos and domestic predicament.

This article (in arabic) tries briefly to trace the origins of this tragical issue putting forward the factors that has converted the Somalian affaire in one of the most everlasting crisis in the world.

Hoy por hoy, y en especial tras la invasión etíope, que puso fin a la singladura de los Tribunales Islámicos en el país, la crisis somalí asiste a un nuevo punto de inflexión de consecuencias imprevisibles. Con el ejército de Estados Unidos bombardeando supuestas bases de al-Qaeda en el sur de Somalia, con la colaboración de las tropas etíopes y las fuerzas del Gobierno Federal de Baidoa, las posibilidades de un arreglo pacífico de la crisis somalí son más bien escasas. Para empeorar las cosas, los países vecinos se muestran cada vez más inquietos ante la expansión del radicalismo islamista a lo largo y ancho del Cuerno de África. Ya que se trata de un estado completamente fracasado, sin instituciones ni medios para funcionar como un estado moderno, Somalia puede convertirse en otro campo de batalla de la implacable y deletérea pugna librada por el yihadismo y salafismo retrógrados y la agresiva y a la postre estéril guerra de Estados Unidos contra el terrorismo. Una lucha que en ningún caso a de aportar estabilidad y paz a la sociedad somalí, que desde 1991 no ha padecido otra cosa que guerras, caos y disputas intestinas.

Este artículo, escrito en árabe, trata, de forma breve y sucinta, de trazar los orígenes de esta situación trágica, resaltando los factores que han convertido la cuestión somalí en una de las crisis mundiales más crónicas y enquistadas.

* Profesor del Departamento de Estudios Árabes y Orientales, y miembro del TEIM, UAM

المقدمة: الصومال مرة أخرى

بعد فترة من الزمان سادها التناسي والابتعاد عن الأضواء، هاهو الصومال قد عاد مرة أخرى إلى عناوين الأخبار إثر استيلاء المحاكم الإسلامية على مدينة مقديشو في صيف العام 2006 وكسر شوكة فصائل أمراء الحرب الذين كانوا فرضوا سيطرتهم على مناطق واسعة من الصومال لعدة سنوات. ومما زاد لاحقا من اهتمام العالم المتجدد بتطور الأحداث في هذا البلد المنكوب هو اجتياح القوات الإثيوبية لمعاقل الإسلاميين في شهر ديسمبر/ كانون الأول الماضي وإكراههم على الفرار نحو الجنوب فالحدود الكينية و إعادة الحكومة المؤقتة وأمراء الحرب المتحالفين معها إلى المناطق الرئيسية في البلاد. وإن كان يبدو للمراقب غير المعني بالشأن الصومالي أن التدخل الإثيوبي جاء لوضع حد للسيطرة الإسلامية على الأقاليم الوسطى والجنوبية وفتح صفحة جديدة في تاريخ الصومال يعمه الاستقرار ويخضع لادراة مركزية فإن المتوقع هو مزيد من القلاقل لاندلاع حرب عصابات طويلة الأمد بين الجماعات المسلحة الخاضعة للمحاكم الإسلامية من جهة ، والجيش الإثيوبي وقوات الحكومة المؤقتة وأمراء الحرب والقوات الأمريكية المتمركزة في القرن الإفريقي من جهة اخرى. ومن المرجح أن تدوم هذه المرحلة الجديدة من التوتر والاضطراب المستمر حقبة من الزمان يستحيل التنبؤ بمآلها.

واكتسبت القضية الصومالية بعدا إقليميا ودوليا مضاعفا نتيجة لتداعيات ما سماه البعض "انتعاش الحركة الإسلامية" في هذا القطر الإفريقي وانعكاساتها على مشروع الحرب على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة، فسارعت الدوائر السياسية الغربية والإفريقية إلى إطلاق صفارات الإنذار وهي تراقب بتوجس توالي انتصارات المحاكم الإسلامية العسكرية وامتداد نفوذها إلى جزء كبير مما تبقى من جمهورية الصومال المنقسمة إلى كيانات عدة تتمتع باستقلال نسبي بعضاً عن بعض . ومما زاد انزعاج عدد من القوى الإقليمية والدولية إزاء التقدم الإسلامي في الصومال أنه ينضوي في سياق سياسي وجيواستراتيجي حساس وهش للغاية في وقت تشهد فيه الأمة الإسلامية تحولا خطيرا يصعب التنبؤ بنتائجها النهائية. فمن وجهة نظر الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها في القارة الإفريقية فإن اقتحام القوة الإسلامية السياسية للساحة الإقليمية بمثل هذا الزخم والاندفاع يهدد بقلب موازين القوى وجر الأوضاع الراهنة إلى مزيد من التوتر والتأزم، لاسيما أن المنظور الأمريكي لكل ما يجري في العالم الإسلامي أصبح مرهونا بمسيرة مشروعه الرامي لمكافحة الحركات الإسلامية المعادية للغرب.

والمفارقة أن احتمال صعود الحركة الإسلامية في الصومال وتحولها إلى قوة سياسية وعسكرية ذات نفوذ واسع في القرن الإفريقي كان ضعيفا بل غائبا عن تقديرات المحللين السياسيين قبل وقت ليس ببعيد . فالاعتقاد الراجح عند هؤلاء هو أنّ التركيبة العرقية والقبلية التي تميز المجتمع الصومالي وكذلك حالة التشرذم المستفحل الذي تعاني منه البلاد منذ سقوط نظام سياد بري في العام 1991 ستحول دون تبلور تيار فعال يتخذ الإسلام السياسي وسيلة للتغلب على سائر الفئات المتنافسة على السلطة. والحق إن مثل هذا الاعتقاد وإن كان يعبر عن مسلمات فكرية وثقافية ودينية يؤمن بها كثيرون إلا أنه لا يستند إلى قراءة دقيقة ومتأنية للحالة الصومالية الخاصة. صحيح أن هذه الحالة فوضوية ومتناقضة النزعات والاتجاهات والمشارب. لكن من الصحيح أيضا ان تلك الحالة لا تشذ في جوانبها الجوهرية عن المقومات العامة لكثير من المجتمعات الإسلامية في زمن العولمة و النظام العالمي الجديد.

وبغض الطرف عن مواقفنا الشخصية من التيار الإسلامي السياسي وبرنامجه وأساليبه، فإننا مدعوون إلى التعامل مع ظاهرته المستجدة بصفتها عاملا له أهمية قصوى في تحديد الاتجاه العام للمجتمعات والدول الإسلامية. والدعوة الإسلامية غدت تحظى بتأييد شعبي متنام في كثير من الأصقاع العربية والأسيوية والإفريقية، وفقا لما تظهره استطلاعات الرسمية أو شبه الرسمية ونتائج الانتخابات التي اجريت بدرجات متفاوتة من النزاهة في عدد محدود من تلك الدول من فلسطين إلى العراق مرورا بمصر وتركيا والمغرب والبحرين.

1) الصحوة الإسلامية في الصومال

هناك مقولة شائعة لدى الأوساط الاكاديمية والسياسية المتابعة للوضع في الصومال مفادها أن طبيعة البلد المجبولة على القبلية والعرقية، تمثل سدا متينا في وجه اشتداد النعرة الدينية. وفعلا يشدد عدد كبير من الصوماليين على أن التركيبة العشائرية وانتماء الصوماليين إلى تجمعاتهم القبلية، هو عنصر رئيسي أدى إلى تواري الطابع الديني الإسلامي (السياسي). لكن هذا لا يعني أن أبناء البلاد لا إحساس دينيا لهم. والحال إن الأحداث الواقعة في هذا القطر الإفريقي منذ فجر الاستقلال في العام 1960 وحتى انهيار الدولة المركزية في 1991 اكتسبت دائما طابعا قبلياً وجغرافيا تمثل في تشكيل جماعات وأحزاب على أساس الانتماء إلى عشائر وأقاليم معينة فيما كان الجانب الديني يؤدي دورا قليل الأهمية في تحديد ملامح التكتلات السياسية والاجتماعية التي تنافست على السلطة بعد سقوط دكتاتورية سياد بري. ونتذكر هنا تعليقات بعض المحللين الصوماليين والأجانب الذين استبعدوا احتمال "تدين" القضية الصومالية وبقائها على الوضع الراهن المبني على الولاء القبائلي[1].

لا مراء في القول أن السمة العشائرية طغت على الواقع الصومالي إذ صارت المؤشر الرئيسي له، فلا يمكن إدراك الأزمة الصومالية الراهنة دون تسليط الضوء على هذه الظاهرة وتحليل ومواصفاتها. إلا أن ثقل المكون العشائري لا ينبغي أن يلهينا عن الوظيفة المهمة جدا التي أداها الإسلام في تشكيل الهوية الصومالية وسمات مجتمعها. فمن أيام الممالك الإسلامية المنشأة على الساحل الشرقي للقرن الإفريقي قبل مئات السنين إلى تأثير الطرق الصوفية الذائعة الصيت لدى شرائح واسعة جدا من السكان، احتل الإسلام باستمرار مكانة بارزة في تاريخ البلاد. كما تحولت العقيدة الإسلامية إلى سلاح تعبوي ذي جاذبية لا تنكر أيام الانتفاضات الشعبية على الاستعمارين البريطاني والإيطالي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين. وتجدر هنا الإشارة إلى ثورة الشيخ عبد الله، او "الشيخ المجنون" كما درج البريطانيون على تسميته، وقتاله الشرس ضد جحافل المملكة المتحدة وهو جهاد دام عشرين عاما لم ينته إلا بعيد ممات الشيخ عبد الله في العام 1920. ثمة ثورات مشابهة في المناطق الجنوبية التي كانت إيطاليا تهيمن عليه، قادها في كثير من الأحيان رموز دينية تتبع الطرق الصوفية. وعلى الرغم من أن بعض الرحالة والدارسين الغربيين أجمعوا على عدم تدين الصوماليين وإعراضهم عن أداء الشعائر والواجبات الدينية، وتجدون مثالا على ما نقول في رحلة بيرون الشهيرة إلى الحبشة أو محتويات دوائر المعارف ، إلا أن هذه الهوية الإسلامية كانت حاضرة دوما في المجتمع الصومالي.

أما انطلاق الظاهرة السياسية الإسلامية في الصومال المعاصر فهو عائد إلى تشكل الاتحاد الإسلامي من عدة مجموعات مرتبطة بنهج الإخوان المسلمين. وتسربت إلى الحركة الأصلية فيما بعد الإفرازات الوهابية القادمة من الجزيرة العربية وإشعاعات أخرى نابعة من فضاء الإسلام السياسي الشرقي. وعرف الاتحاد الإسلامي الانقسامات المعهودة في مثل هذه الحركات الإسلامية بين دعاة المنحى العملي الحريص على النشاط السياسي ضمن إطار الآليات المؤسساتية القائمة وبين أصحاب المدرسة "التفعيلية" المطالبة باستخدام الوسائل الحاسمة والمباشرة بما فيها العنيفة ضد السلطة. ونتيجة لهذه الصراعات الداخلية شهدت النور حركات منشقة كالإصلاح الإسلامي، في الثمانينات. وبعد انهيار الدولة المركزية في مقديشو، لم تقم الجماعات المسلحة الإسلامية بدور كبير على الحلبة الصومالية المتحاربة التي طغت عليها مليشيات لا علاقة لها بالصبغة الدينوية، وإنما انحصر نطاق نشاطها في

[1] انظر على سبيل المثال مقال دائرة المعارف البريطانية حول "الصومال" حيث يشار إلى تراخي الصوماليين الديني. وكذلك قال "صومالياند" في دائرة المعارف الإسبانية "إيسباسا كالبي" بالمفاد نفسه تقريبا. ومن الرحالة الأوروبين المشاهير الذين زاروا المنطقة وألحوا على قلة اكتراث أبناء الصومال بتطبيق الدين الحنيف، راجع مذكرات ريشارد برتون في سفره إلى مدينة حرر المحرمة وشرق إفريقيا (R. F. Burton, *Primeros pasos en el este de África. Expedición a la ciudad prohibida de Harar*, Editorial Lerna, Barcelona, 1987) الصفحة 114 للطبعة الإسبانية. أما الاعتقاد السائد لدى الصوماليين والمراقبين الأجانب بأن الإسلام السياسي لا يستطيع السيطرة على الطباع العشائرية للبلاد، انظر Ken Menkhaus, *Somalia: State Collapse and the Treat of Terrorism*, Oxford University Press&The Internacional Institute for Strategic Studies, Londres, 2004, pág. 9.

مناطق نائية فرضت عليها الفرق الإسلامية نهجها المستمد أساسا من قراءتها الخاصة للشريعة. وأقيمت كيانات إسلامية مؤقتة في عدد من المناطق كلوق وكيسمايو ومركة. لكن وضعت المليشيات المعادية لها تارة والجيش الإثيوبي طورا (في مدينة لوق في العام 1996)، حدا لهذه التجارب. وبدأت تهمة التعاون مع القاعدة تطارد الجماعات الإسلامية الصومالية في التسعينات مع الاشتباه في تورط بعض عناصرها في اعتداءات على أهداف إثيوبية وغربية. و لم تكف الولايات المتحدة منذ ذلك الحين على التشديد على ان الحركة الإسلامية مرتبطة بالقاعدة وأنها تقيم معسكرات التدريب للخلايا الإرهابية كما تؤوي ممثليها، وذلك لقاء مساعدات المالية. وزعمت المخابرات الأمريكية أن بعض التعاونيات والمؤسسات الأهلية العاملة في مجال تحويل الأموال كـ"البركة" هي في الواقع غطاء للشبكات التمويلية للحركة الإرهابية العالمية. وعلى الرغم من أن مصادر غربية استبعدت وجود مثل هذه العلاقة[2] فإن الولايات المتحدة أدرجت هذه المؤسسة وغيرها في قائمة الجهات المساندة للإرهاب، مما أدى إلى تجريم التيار الإسلامي في الصومال بأكملها. وانبثقت عن الحركة الإسلامية الأم جماعات متطرفة اقترفت عمليات اغتيال شتى منها قتل راهبة إيطالية في 2003 في وقت سعت إلى إثارة القلاقل في دول الجوار.

غير أن الطفرة الإسلامية جاءت في القرن الواحد والعشرين نتيجة لتشكل عدة محاكم إسلامية في أنحاء متفرقة من البلاد ثم توحدها تحت مظلة واحدة بقيادة أشخاص من أمثال حسن ضاهر عويس أو حسن شريف. وينسب إلى عويس إنشاء إحدى المحاكم الأولى في مقديشو في 1994. وفيما بعد توسع نطاق المحاكم لتشمل مناطق أخرى في وسط البلاد حيث قارب عددها الأربع عشرة. ومع انتشار نفوذ هذه المحاكم انطلقت المعارك مع المليشيات الأخرى التي لم تتمكن من وقف اتساع رقعة الحركة الإسلامية. وكانت التقديرات ترفع عدد مقاتلي المحاكم الإسلامية إلى حوالي 15 ألف مقاتل يقال إن نسبة منهم تلقت تدريبا عسكريا من نشطاء إسلاميين أجانب. إلا ان المخابرات الأمريكية اشارت إلى أن أعضاء في القيادة الإسلامية الصومالية تدربوا في معسكرات تابعة للقاعدة في أفغانستان. ولم تتضح بعد صحة هذه المزاعم كما أنه لم يتم حتى الآن إثبات وجود علاقة عضوية بين القاعدة والمحاكم. غير أن وسائل الاعلام الغربية رددت دائماً التهمة التي حضرت ايضاً بقوة في انتقادات الحكومة الانتقالية وامراء الحرب المتكررة للمحاكم. وأدت هذه العوامل مجتمعة الى تكريس التهمة غير المؤكدة وجعلها اشبه بالحقيقة الدامغة. وارتفع عدد المحاكم إلى زهاء خمسة عشرة مع حلول خريف 2006 وهو عدد كان آخذا في الازدياد مع كل منطقة تقع في أيديهم. واعتمدت المليشيات الإسلامية كلما اقترب إلى مدينة أو بلدة جديدة على إجراء محادثات مع وجهائها أو عناصرها المسلحة فأفضت هذه المحادثات في مرات عدة إلى استيلاء الإسلاميين على الموقع وتشكيل محاكم أو لجان شديدة تلتزم بتطبيق الشريعة.

أما دوائر القرار والإدارة عند المحاكم فكانت متمثلة في المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية في الصومال وهي قيادة تتألف من أشخاص مختلفي المشارب ينسب بعضهم إلى التيار المعتدل والبعض الآخر إلى المتطرف. واحتفظت كل محكمة بقواتها ومرجعيتها الفقهية وكان الرابط الأساسي الجامع بين جميع المحاكم الغيرة على تنفيذ أحكام الشريعة، علماً ان هذا التنفيذ كان يتم في بعض الأحيان بوحشية وتشدد تسببا في إغضاب بعض المواطنين. وتباينت المواقف فيما بينها كلما تعلق الأمر بتوقيت وسبل تنفيذ مشروع الدولة الإسلامية في الصومال أو سبل التعاون مع دول الجوار أو قضية القوات الإفريقية المطلوب إرسالها إلى البلاد. كما طغت في حالات معينة نزعة قبلية متميزة عند هذه المحكمة أو تلك إلى درجة أن خصوم الحركة الإسلامية كالوا إليها التهم بالعشائرية والدفاع عن مصالح قبيلة محدودة. والحق يقال إن نسبة ملفتة من قادة المحاكم وأولي أمور مليشياتها تنتمي إلى قبيلة هاوية وفروعها وهي القبيلة الغالبة في الأقاليم الوسطى. وبذل ممثلو المحاكم قصارى جهدهم لدفع وصمة العشائرية عن انفسهم

[2] BBC news, "Analysis: Somalia´s powerbrokers", 8/1/2002, www.news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/1747697.stm
وتمت المراجعة في 9 سبتمبر/ أيلول 2006.

والتأكيد على أن الإسلام هو مصدر ولائهم الوحيد وقبيلتهم الفريدة، مشددين على رفضهم المنطق القبلي وتقسيم البلاد على أساسه. و حين استطاعت المحاكم بسط نفوذها على معظم أراضي الصومال، صار السؤال الكبير هو ما اذا كانت قادرة على إزالة قانون العشائرية وكسب ود جميع القبائل دون استثناء، ام انها في طور التحول إلى مليشيا جديدة تدافع بصورة كبيرة عن مصالح قبيلة دون غيرها؟ بيد أن الاجتياح الإثيوبي أسقط هذا السؤال وفرض على الكل أسئلة من طراز مغاير تماما.

2) المحاكم الإسلامية والحرب على الإرهاب

معروف أن أولى المحاكم الإسلامية ظهرت في منطقة مقديشو في التسعينات نتيجة لبادرة من بعض الشيوخ الصوماليين ترمي إلى تطبيق الشريعة في مناطق أصبحت تحت سيطرة منظمات إسلامية. ومن هناك امتدت الظاهرة إلى أنحاء أخرى في البلاد وسطها وجنوبها، إلى أن أصبحت هذه المحاكم في حاجة إلى هيئة تنسق العلاقات فيما بينها وتحدد سياسة الحركة الإسلامية. ولا يخفى على أحد أن حسين ضاهر عويس له يد طولى في تشكيل هذه الهيئة وتنظيم المليشيات الخاضعة لها وهوالناشط الإسلامي الذي تولى زعامة مقاتلي الاتحاد الإسلامي في التسعينات. ولقد أفلح عويس ورفاقه في التتنسيق مع مجموعة من الشيوخ ورجال الدين والأعمال المتعاطفين مع الدعوة الإسلامية ثم إبرام اتفاقيات مع زعماء عشائريين وقادة مليشيات محلية. وعلى الرغم من بعض التحليلات السطحية التي جعلت من اتحاد المحاكم كلا لا يتجزأ، فإن اختلاف المشارب وتنوع المقاصد واضحة للعيان لاسيما أن العامل القبائلي الإقليمي أدى دورا كبيرا في تشكيل أغلبها فهناك محاكم تمثل بطنا أو فخذا وحسب. وعلى صعيد الأولويات العقائدية والتعبوية فإن المواقف تباعدت تباعد المنطلقات العملية لكل واحد منها إذ دعا البعض إلى تطبيق الشريعة على جميع أنحاء البلاد واستنساخ نموذج المحاكم على النطاق الوطني فيما اكتفى البعض الآخر بحشر مجهوده في منطقة نفوذه أو المطالبة بمنحى أقل تعصبا وشمولية بما يخص سبل تنفيذ الأحكام الإسلامية.

ويشق على المرء تفسير الانشقاقات التي ظهرت في رحم الحركة على إثر الغزو الإثيوبي دون الأخذ بطبيعة الاتحاد والتحالفات الداخلية والخارجية، إذ شهدت عدة مناطق انهيار المؤسسات الإسلامية فيها بسرعة فائقة فيما تخلى كثير من الوجهاء والزعماء العشائريين عنها بصورة طبيعية. ولكن التعميم الإعلامي، كما أسلفنا، حّول المحاكم إلى كتلة جامدة يتصرف كل من ينتمي إليها انتماء لصيقا أو عرضيا، تصرفا نمطيا لا يكاد يختلف باختلاف الأفراد. وكانت الولايات المتحدة ألحت بالحديث منذ أشهر عن علاقة المحاكم العضوية مع القاعدة ومساعيها الإرهابية، في حين درجت الوسائل الحكومية الإثيوبية والصومالية (الانتقالية) على تسمية هؤلاء بالإرهابيين اقتداء بالعادة الأمريكية. مع ذلك، لم تتبين حتى الآن صحة هذه العلاقة المشبوهة_فالإدارة الأمريكية اكتفت_بتقديم معطيات غامضة ناقصة وبالتلميح إلى وجود أرقام وصور و"حقائق دامغة" لم تثبت صحتها . ومن بين هذه الحقائق التي لم يعد أحد يشك فيها وجود ثلاثة من قادة القاعدة على أرض الصومال في ذمة القيادة الإسلامية الصومالية. وبعيد الاجتياح الإثيوبي نفذ الجيش الأمريكي عملية في أقصى الجنوب قرب الحدود الكينية من أجل القضاء عليهم وفعلا سارعت وسائل الإعلام إلى الإعلان عن مقتل فضل الله محمد القمري الجنسية ورفيقيه المتورطين في تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا العام 1998، وهو الإعلان الذي جاء ليؤكد ضمنيا المزاعم السابقة عن حضور القاعدة وانتشار معسكراتها_في الصومال_. غير أن القيادة العسكرية الأمريكية في المنطقة أقرت لاحقا بعدم صحة الخبر في حين أشار شهود عيان إلى سقوط عشرات المدنيين الأبرياء في الغارات الجوية دون أن يكون أحد قد انتبه إلى نشاط القاعدة في المنطقة. ويظهر أن إلصاق تهمة الإرهاب الدولي بالحركات الإسلامية خطوة مضمونة الفوائد لا تتطلب الأدلة والبراهين فيكفي الرجوع إلى طبيعة الحركة الشريرة الضارة المناهضة للغرب لتثبيت الأمر!

والمؤسف حقا أن الدوائر الدبلوماسية الغربية لم تهتم كثيرا بالجوانب السلبية الواضحة الجلية للحركة الإسلامية في الصومال إلا إذا بعد أن تأكدت لها تداعيات مواقف الحركة المناهضة للغرب. وبما أن واشنطن تنظر إلى الظاهرة الإسلامية السياسية من منظور مصالحها الوطنية (النخبوية في المقام الأول) وليس من خلال موشور نزيه يضع المعايير الإنسانية في المرتبة الأولى، فإن تجاوزات الأحزاب والحكومات التي تطبق الشريعة لا تعنيها ما دامت الأولويات الإستراتيجية الأمريكية مؤمنة. ولا يعتقدن أحد أن إجراءات المحاكم الإسلامية المتشددة في مقديشو أو الجوهر أو كيسمايو تختلف عن الأنظمة الصارمة القاهرة التي تتبعها طغمة العائلة الحاكمة في المملكة العربية السعودية أوحتى قيادة الطالبان في أفغانستان أيام تحالفها مع واشنطن. ويمكن اثارة الامر ذاته بشأن الحكومات الإسلامية الموالية للولايات المتحدة التي تطبق جزئيا الشريعة الإسلامية أو تفتخر بأنها تستمد شرعيتها من أحكامها، ولذا فإن القول بأن الغرب عامة والولايات المتحدة يعارضان المحاكم الإسلامية "لتعنتها الأصولي"، وذلك حرصا على حقوق الإنسان والديمقراطية، قول يحمل في طياته قدرا كبيرا من الوقاحة والصفاقة المقززين. وفعلا، لقد شاعت في الأشهر القليلة الماضية أنشطة عدد من المحاكم الحريصة على تطبيق الشريعة بكل حذافيرها ومن منطلقات أصولية متشددة. وأثارت هذه الموجة القلق من تكرار حالة الطالبان في القرن الإفريقي ووقوع مشاهد الرجم وتنفيذ الحدود والتعزير أمام الملأ وفرض الحجاب والملابس المتعففة ومنع التظاهرات الثقافية ومشاهدة الأفلام "المحرمة" وما شابه ذلك. وشاهدنا في الصيف الماضي أمثلة عن هذا الحرص لدى البعض منها حيث أغلقت دور السينما التي تعرض مباريات كرة القدم لكأس العالم بألمانيا أو حظرت الأعياد والفعاليات الثقافية غير المسلمة. وهذه مظاهر مقلقة تثقل على المواطن العادي لأنها عينة مما يمكن أن تؤول إليه دولة إسلامية في القرن الإفريقي. ولكنها لا تكفي بحد ذاتها لإثبات تورط المحاكم مع التيار الإرهابي الدولي.

3) الولايات المتحدة وقادة الحرب

إذا كان الاجتياح الإثيوبي يعد بشكل أو آخر مناورة أمريكية بالوكالة، فإن الاتفاق الذي توصلت إليه سلطات واشنطن مع المليشيات المحلية بزعامة من أطلق عليهم "قادة الحرب" يجب أن يعتبر هو الآخر توكيلا أمريكيا يهدف إلى الغرض نفسه وإن اختلف شكله ومضمونه من حيث الآليات والحجم والتوقيت. وإذا أخذنا بالحسبان أن قادة الحرب هؤلاء المتعاونين مع واشنطن في كفاحها ضد المحاكم الإسلامية هم في معظمهم حلفاء لإثيوبيا فإننا سندرك بسهولة طبيعة هذا المحور الثلاثي الأمريكي/الإثيوبي/ المليشياتي. إن حكاية هذا الحلف الغريب بين نظام واشنطن ومجموعة من قادة الحرب المتمركزين في مقديشيو ومحيطها حكاية تنمّ عن غرائب السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة القرن الإفريقي فالاتفاقية، وكان الحديث عنها قد بدأ في فبراير/شباط العام 2006 إثر سلسلة من المحادثات والاتصالات جرت بين مندوبين من الاستخبارات المركزية الأمريكية وزعماء الحرب الصوماليين، تشمل عناصر تورطت بصورة مباشرة أو غير مباشرة بنكسة المارينز في العاصمة الصومالية العام 1993 وما تلاها من عمليات ملاحقة بائسة ضد فرح عيديد كما أنها جاءت لتضفي طلاء من الشرعية على مليشيات عكفت منذ سنوات طويلة على نهب ثروات المجتمع الصومالي ونشر الفساد والإجرام فيه. وسميت المعاهدة تسمية لا تخلو من الرنين والطنين ("الحلف من أجل إعادة إقرار السلام ومكافحة الإرهاب") وتعهد فيها الطرف الأمريكي بتمويل نشاطات حلفاء الصوماليين وتقديم الدعم العسكري والسياسي لها تحت إشراف إثيوبيا وبالتنسيق مع الحكومة الانتقالية ومقرها في بيضوا، مقابل التزام هؤلاء باحتواء التهديد الإسلامي وتفكيك المعسكرات والشبكات المزعومة لمنظمة القاعدة الإرهابية في القطر الصومالي.

لقد تجلى إخفاق هذا التحالف بعد أشهر قليلة عند استيلاء المحاكم الإسلامية على العاصمة في يونيو/ حزيران 2006 مما شكل صفعة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة أجبرت إدارة واشنطن على تنفيذ الخطة "ب" وهي إيعاز المهمة إلى الجيش الإثيوبي الذي نجح نجاحاً واضحا بحيث استطاع بلا مشقة تذكر أن يهرس المجموعات العسكرية الإسلامية في غضون أسبوعين فقط ثم إكراهها على اللجوء إلى الحدود الكينية. والمفارقة أن الإدارة الأمريكية لم تصرح قط تصريحا واضحا بإقدامها على أي اتفاقية مع قادة الحرب وبالتالي لم يتم الكشف رسميا عن تفاصيلها وإنما اكتفت القيادة الأمريكية بالإيحاء إلى الخطر الإسلامي الإرهابي في الصومال وأولوية استئصال شأفة القاعدة في القرن الإفريقي، ممتنعة عن إيضاح نوعية صلاتها مع زعماء عسكريين هم المسؤولون عن قسط كبير مما أنزل بالشعب الصومالي المنكود العديد من المآسي والنكبات. ومما يثير الانتباه أن هؤلاء الزعماء صاروا يحظون منذ ذلك الحين بلقب "العلمانيين" لتمييزهم عن ممثلي المحاكم الإسلامية "المتدينين" علما بأنهم لم يبرزوا طوال السنوات الماضية بالنهج العلماني، وذلك افتراضا بأنهم اتخذوا نهجا آخر غير النهب والمصلحة الذاتية، بل استخدم بعضهم الإسلام وحتى التلويح بالشريعة وسيلة لإقرار سلطتهم على مناطق نفوذهم. إلا أن الدوائر السياسية الأمريكية والغربية لم تأبه كثيرا لهذه الوقائع.

لقد تحولت المزاعم إلى حقيقة دامغة أخرى، كما ألف الرأي العام مقولة أخرى أشاعها زعماء الحرب الصوماليون وضخمتها الإدارة الأمريكية مفادها أن بعض الأقاليم الصومالية باتت ملاذا لنشطاء القاعدة المتعاونة مع قيادة اتحاد المحاكم الإسلامية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وأكد قادة الحرب المتحالفون مع واشنطن أن القاعدة تتهيأ لإطلاق حملات إرهابية جديدة على أهداف غربية من مقرها الصومالي، وذلك بفضل انتقال مسؤولين بارزين في المنظمة إلى المنطقة لفتح جبهة جديدة. وتعهد هؤلاء كذلك باعتقال نفر من الممثلين الدوليين للمنظمة الإرهابية في مقدمتهم فضل عبد الله محمد المذكور سابقا. وفعلا ألقت جماعات هؤلاء الزعماء القبض على أشخاص قيل حينذاك إنهم أعضاء في القاعدة ولكنهم لم يفلحوا في تفكيك الخلايا المحتملة لها. ويزعم بعض المحللين الأمريكان أن قادة الحرب أفرطوا في شأن القاعدة في الصومال وارتباط المحاكم الإسلامية بها في سبيل نيل الدعم الكفيل باستعادة نفوذهم، لاسيما وأن منظمات ومراقبين أفارقة وغربيين ارتابوا في صحة هذه المعلومات مشددين على أن تأثير القاعدة في قيادة المحاكم الإسلامية وكوادرها محدود للغاية لا يطال سوى قسما صغيرا جدا منها.

ولا نعرف إلى أي مدى اقتنعت الإدارة الأمريكية بخطورة قصة القاعدة في الصومال وهل كان الإملاء الوحيد لهذا التحالف مع قادة الحرب هو مقومات الحرب على الإرهاب الدولي، ولكن هذه الإدارة لم تكف عن نسبة النوايا الإرهابية إلى المحاكم الإسلامية ولذلك سعت منذ أشهر كثيرة إلى كسرها وهو ما حققته أخيرا عبر الذراع المسلحة الإثيوبية. ومما يبرهن على استمرارية العلاقة الثنائية بين واشنطن وقادة الحرب، مع النتائج المخيبة للآمال الناجمة عنها، أن عددا من الزعماء التقليديين المطرودين من مقديشو في أعقاب انتصار المحاكم الإسلامية عادوا إلى معاقلهم السابقة مع القوات الإثيوبية والحكومية، وينبغي بالمناسبة التذكير بأن الحكومة الانتقالية ما زالت تضم عددا لا بأس به من قادة الحرب.

4) القِبلة الإثيوبية والمحراب الإيريتري

لا يخفى على أحد أن الأراضي الصومالية تمثل أولوية إستراتيجية لإثيوبيا التي سعى أباطرتها إلى بسط نفوذهم عليها منذ زمن بعيد. كما استهدفت السلطات الإثيوبية تحت الانتداب الإيطالي الحصول على أصقاع تعود إلى مساحة الصومال التاريخي، ولم تتوقف هذه الضغوط بعد زوال الاستعمار الإيطالي وإنما تركزت على الإمبراطورية البريطانية المسيطرة على النصف الشرقي للقارة الإفريقية بعد الحرب العالمية الثانية. ولقد أفضت النزاعات الحدودية بين البلدين بشأن السيادة على المناطق الحدودية ذات الكثافة السكانية الصومالية إلى قلاقل مستمرة منذ استقلال الصومال بقسميه الإيطالي و البريطاني في

العام 1960. وبلغت حالة التوتر بين الجانبين ذروتها في حرب إوغادين بين 1977 و1978 ومني الجيش الصومالي فيها بهزيمة نكراء أمام القوات الإثيوبية المدعومة من الاتحاد السوفيتي وكوبا.

لقد سعت إثيوبيا لأسباب جيوستراتيجية صريحة لمنع نشوء دولة صومالية قوية تنافسها على اضطلاع دور القوة الرئيسية في القرن الإفريقي. إن حكومة أديس أبابا نظرت بعين الريبة والشبهة إلى جارها الصومالي المطالب دائما بتوحيد جميع الأقاليم الصومالية بما فيها منطقة أوغادين، ومما زاد إثيوبيا توجسا حرص نظام بري على تشكيل قوات مسلحة شديدة البأس والشكيمة ترقى بالصومال إلى مصاف القوى الإفريقية الرئيسة. إن المسألة الصومالية صارت إحدى الهواجس الرئيسية عند المسؤولين الإثيوبيين الذين لم يظهروا اهتماما كبيرا بإعادة إقرار الدولة المركزية المنهارة منذ 1991. بل على عكس ذلك، قدمت إثيوبيا الدعم لجمهورية أرض الصومال وكيان أرض البنت وهما إقليمان شماليان منفصلان بالفعل عن جمهورية الصومال ويتمتعان بقدر كبير من الاستقرار في منأى عن الفتن الأهلية التي تعصف بالوسط والجنوب. كما برزت إثيوبيا، من بين دول الجوار المعنية بإيجاد حل للمعضلة الصومالية، بذودها عن الخيار الفدرالي وتقسيم البلاد إلى محافظات ذات صلاحيات واسعة على صعيد الحكم الذاتي، بدعوى تسهيل إدارة البلاد وتهدئة الاضطرابات الإقليمية والعشائرية.

وبما أن التيار الإسلامي يلتقي مع الأوساط القومية الصومالية عند المطالبة بالأقاليم الصومالية "المغتصبة" وإعادة أرضي الصومال والبنت إلى الوطن الأم ثم تقوية الدولة المركزية والتصدي لما يعتبرونه "الخطط التوسعية العدائية" لإثيوبيا في المنطقة، فلا غرابة أن تكون إثيوبيا قد وضعت نفسها في حالة الاستنفار منذ الوهلة الأولى التي حققت فيها الجماعات الإسلامية موطئ القدم في مقاديشو واقتربت من بيضوا مقر الحكومة الانتقالية المدعومة من أديس أبابا. وبالإضافة إلى الحجج الاستراتيجية والسياسية، تحججت إثيوبيا باعتبارات أمنية لتبرير هجومها على مواقع الإسلاميين فاتهمتهم بمحاولة نسف الاستقرار في القرن الإفريقي والتخطيط لعمليات إرهابية ضد مصالحها الحيوية. كما لوحت أديس أبابا بهويتها المسيحية الفريدة من نوعها في محيط إسلامي لتأكيد خشيتها من أن يؤدي أي تقلب نحو التشدد في المنطقة إلى عرض تركيبتها العرقية والدينية الهشة للخطر. إلا أن الحجة الأكثر متانة التي سمحت لإثيوبيا باجتياح الصومال بمباركة الولايات المتحدة هو القضاء على التهديد الإسلامي في الصومال والتأكيد على أنها حليف لا غنى عنه في القارة الإفريقية.

أما إريتريا العدو اللدود لإثيوبيا والمناقض السياسي لها بحكم نظرية الأضداد القاضية بالتصرف بطريقة معاكسة تماما للدولة المنافسة فتلقت نبأ تدخل الجيش الغريم بكثير من القلق والاستياء خاصة وأن القيادة الإسلامية قد أقرت بعد تصاعد الخلاف مع أديس أبابا في الخريف الماضي أن الحكومة الإريترية تقدم لها العون وتمددها بالسلاح والعتاد. وأنكرت أسمرة باستمرار هذه التصريحات في حين رفضت التهم الإثيوبية بأنها تشجع الحركات الإسلامية في المنطقة من أجل المساس بالساحة الداخلية في إثيوبيا وتأجيج نيران التمرد في الأقاليم ذات الأغلبية السكانية المسلمة. وعلى غرار إثيوبيا فإن إريتريا تولي أهمية قصوى للملف الصومالي ولكن للأسباب المناقضة تماما، أي أنها لم تضع العراقيل منذ استقلالها في التسعينات في طريق دولة صومالية تشكل صمام أمان إزاء الاندفاع الإثيوبي.

ومثلما انخرطت الولايات المتحدة في تحالفات غرائبية مع جهات يفترض أنها بعيدة عنها مذهبيا وعقائديا، وهاكم مثال على ما نقول في العلاقة المقربة المصلحية القائمة بين واشنطن والمنظمات الإسلامية الشيعية الحاكمة في العراق، فإن أسمرة فتحت أبوابها للزعماء الإسلاميين في سبيل ردع شر الأشرين بالنسبة لها ألا وهو الهيمنة الإثيوبية على جميع أنحاء الصومال. لذلك يسهل تصور امتعاض القيادة الإريترية من جراء الانتصار العسكري الساحق لعدوها الإقليمي وتوجيهها ألذع الانتقادات إلى رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي إذ وصفته "بالمرتزقة" للولايات المتحدة و"الكاذب المهوس الذي لا يعلم التعليمات التي سيتلقاها من مرؤوسه"[3]. ويرجح المحللون الإريتريون توحل الجيش الإثيوبي في "المستنقع الصومالي" لأن المقاتلين الإسلاميين انسحبوا من حلبة القتال في وقت مبكر جدا بعد أن أدركوا

[3] القدس العربي، 4 كانون الثاني/ يناير 2007.

التفوق الجوي والبري للقوات الغازية وحددوا فرص بقائهم على الحلبة السياسية الصومالية في ترتيب حرب عصابات أو هجمات متفرقة على المعسكرات الإثيوبية والجماعات المحلية الموالية لها، استنادا إلى تكتيك الكر والفر. ومن نافل القول أن المخابرات الإريترية ستضع نصب العينين تمرغ الجيش الإثيوبي في هذا المستنقع أطول ما تستطيع عن طريق المد بالسلاح والمعلومات والأموال للمحاربين الإسلاميين الذين ما زالوا يحافظون على قدرات وموارد كثيرة كفيلة بإجبار القوات الإثيوبية على تمديد فترة إقامتها في الصومال. وهذا الاحتمال، أي إنشاء مستنقع جديد للولايات المتحدة وإثيوبيا في الصومال، وارد جدا في حال اجتمعت سلسلة من العوامل على رأسها احتدام مشاعر الغضب لدى المواطنين الصوماليين إزاء عودة قادة الحرب وقصور الحكومة الانتقالية وتصرفات الجنود الإثيوبيين غير المرحب بهم ناهيك عن استمرار حالة الفوضى المستشرية منذ سنوات عدة.

5) التداعيات العربية للأزمة الصومالية

بصورة عامة، تتمسك الدول العربية المعنية بالشأن الصومالي بنظرة ذاتية تستند إلى عاملين اثنين أولهما مدى تأثر موقع البلد العربي المعني إقليميا ودوليا بتطور الملف الصومالي أما ثانيهما فهو دوره الخاص في مضمار الحرب الدولية على الإرهاب بزعامة الولايات المتحدة. وعلى قدر الأولويات الإقليمية تأتي المصالح السياسية في المقدمة، إذ أن المعادلات الدبلوماسية تؤدي دورها في تشكيل منحى معين. فاليمن، على سبيل المثال وليس الحصر، تتعامل مع القضية الصومالية الساخنة انطلاقا من موقعها على خليج عدن وإطلالها على الساحل الشرقي للقارة الإفريقية ثم تأثرها بالتنقلات البشرية القادمة من هذا الساحل نتيجة للأزمات والاضطرابات المتكررة. ففيما يخص اللاجئين القادمين من الصومال وحده تقدر الإحصاءات غير الرسمية أن عددهم وصل أواخر القرن العشرين إلى ثلاثمائة ألف لاجئ[4]. وهناك عنصر مهم جدا يتحكم في سبل اقتراب صنعاء من الملف الصومالي هو خلافها مع حكومة إريتريا بشأن المياه الدولية الواقعة بينهما وبعض الجزر المتنازع عليها، وبالتالي فإن العوامل الجغرافية والاقتصادية والسياسية تفسر اهتمام السلطات اليمنية بالنزاع الصومالي ومحاولات الوساطة البادرة منها[5]. أما مصر فالأمر يرتبط بالنسبة لها بضمان الاستقرار في منطقة حساسة للغاية لمصالحها تضم شريانها الحيوي هو حوض النيل ولذلك فإن القاهرة نظرت دائما بتوجس إلى النزاعات الإقليمية الواقعة فيها سواء أكان حرب الاستقلال الإريتري أو النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا بين 1998 و2000 أو العصيان المسلح على نظام سياد بري في الصومال العام 1990 و الحرب الأهلية التي تلته. أما السودان فتشارك مصر مخاوفها من التسيب الأمني في المنطقة وكذلك انفراد قوة واحدة مثل إثيوبيا بالهيمنة على القرن الإفريقي. بيد أن حالة السودان متميزة بحد ذاتها نظرا للمنهج الديني لقيادتها وتعاونها اللصيق مع الحركات الإسلامية في المنطقة مما أثار لها مشاكل شتى مع جيرانها في مقدمتهم إثيوبيا ومصر، لاسيما في أعقاب محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في أديس أبابا والاشتباه في تورط القيادة السودانية فيها وفي اعتداءات أخرى سجلت في المنطقة إبان عقد التسعينات. ومع أن العلاقات الثنائية بين السودان وإثيوبيا شهدت انتعاشا نسبيا على مدار السنوات الأخيرة فإن الخرطوم حاولت بشكل أو آخر الاحتفاظ بورقة المحاكم الإسلامية، وعلى هذا الأساس استضافت سلسلة من المحادثات جمعت بين ممثلي الحركة والحكومة الانتقالية الصومالية لم تعط ثمارا تذكر، شأنها شأن محاولات وساطة مماثلة رعتها دول عربية أخرى كاليمن. ومواقف جامعة الدول العربية خير دليل على تباين المواقف العربية إزاء آخر تطورات

[4] قائد محمد العنسي، *الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الإفريقي وأثرها على اليمن*، مكتبة الشريف الأكاديمية، صنعاء، 2000، ص 97. ويبدو أن هذا الرقم ما زال شهد ارتفاعا مستمرا في الآونة الأخيرة. انظر "اليمن: وزير الداخلية يؤكد تأثر بلاده أمنيا بعدم الاستقرار في الصومال"و خبر منشور في *القدس العربي*، 11 يناير/كانون الثاني، 2007.

[5] المصدر نفسه، من صفحة 94 حتى 113.

الأوضاع في الصومال إثر الغزو الإثيوبي إذ أن هناك من دعا إلى استئناف الحوار بين الإسلاميين والحكومة الانتقالية فيما أعربت دول أخرى كمصر عن "تفهمها" للتدخل الإثيوبي، علما بأن القاهرة دعمت خطة إرسال قوة حفظ سلام إفريقية إلى الصومال العضو في الجامعة وهي الخطة التي رفضتها المحاكم الإسلامية رفضا قاطعا.

6) خاتمة: على مشارف نزاع إقليمي جديد في القرن الإفريقي؟

إن الغزو الإثيوبي أدى إلى خلط الأوراق الصومالية مجددا، إذ أن طرد المحاكم الإسلامية من معاقلها وعودة النشطاء الإسلاميين إلى الخفاء لن تعني بالضرورة تقوية دور الحكومة الانتقالية الضعيفة العاجزة عن بسط سيطرتها على البلاد. ويخشى أن ترجع مليشيات قادة الحرب المدعومين من إثيوبيا إلى مقديشيو ومناطق أخرى، مما سيتسبب هذا الرجوع في تجديد دور الفوضى والتوترات الأهلية ثم الفلتان الأمني وتدهور الأوضاع الاقتصادية المتردية أساسا. ومما زاد الطين بلة اقتحام الولايات المتحدة الساحة الصومالية مجددا إثر هجماتها الجوية على مواقع في أقصى الجنوب يفترض أنها تأوي عناصر من منظمة القاعدة والإسلاميين المتعاونين معها. وأثار هذا التدخل العنيف الذي أودى بحياة عشرات المدنيين الأبرياء انتقادات لدى جهات دولية شتى على رأسها الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة نفسها، التي تخاف تفاقم الأزمة وتدويلها إن تمكنت الجماعات المسلحة الإسلامية من التعاضد مع جماعات أخرى تكن الكره لإثيوبيا وتعارض الحضور العسكري الأمريكي في شرق إفريقيا.

وقد يزداد الخطب خطورة إذا قررت دول إفريقية أخرى مثل إريتريا التصدي للخط الإثيوبية ونقل صراعها المديد مع أديس أبابا إلى العمق الصومالي. ولا شك أن العمليات العسكرية الجارية في الصومال تقض مضجع دول الجوار التي تتوجس من تدفق جديد للاجئين أو تسرب العناصر الإسلامية الأكثر تطرفا إلى أراضيها. فكينيا، على سبيل المثال، من أكثر المتضررين لأن فلول المحاكم الإسلامية توجهت إلى حدودها مع الصومال. وينبغي بهذا الصدد التذكير بأن الجالية الإسلامية فيها تشهد منذ فترة غليانا آخذا في التصاعد. وقد تتأثر الأقاليم الإثيوبية ذات الأغلبية الصومالية تأثرا سلبيا للأسباب ذاتها في حالة احتدام النزعات الانفصالية فيها وتكوّن جبهة صومالية - إسلامية تأخذ على عاتقها شن حرب عصابات على الجيش الإثيوبي والقوات الأمريكية .

إلا أن السؤال الأكثر إلحاحا في الوقت الراهن هو إلى أي مدى ستنتهز القاعدة هذا السيناريو الجديد لفتح جبهة أخرى مع الولايات المتحدة، فتجربتا العراق وأفغانستان تبرهنان على أن الاحتلال العسكري والجمود المؤسساتي الناجم عن انهيار مشروع الدولة المركزية، وهو من مخلفات ما أطلق عليه صقور الإدارة الأمريكية "الفوضى الخلاقة"، قدما للقاعدة والحركات الجهادية السلفية فرصة ذهبية لتطوير استراتيجيتها الخاصة التي لا تشذ كثيرا عن مقومات الفوضى الخلاقة الأمريكية فهي في آخر المطاف تقود إلى فوضى عارمة ستكبد عامة المواطنين أضرارا جسيمة، فابن الشارع العادي هو من سيدفع في الصومال، كما في أفغانستان أو العراق، فاتورة هذه الحروب المدمرة.

ومن البديهي القول أن الحرب على الإرهاب إن دل على شيء فإنما يدل على تقوية التعصب الديني في العالم الإسلامي وتراجع البدائل السياسية المعتدلة. وأملنا أن لا تفتح السياسة الأمريكية الحمقاء وإملاءاتها الصارمة على دول المنطقة المجال واسعا أمام كارثة جديدة في الصومال وجميع أنحاء القرن الإفريقي تجعل الناس تتحسر على أيام دكتاتورية بري أو حتى مصائب الحرب الأهلية، على غرار ما حدث في "العراق الجديد" حيث بات جزء لا بأس به من السكان يتأسفون على رحيل نظام البعث الوحشي بصفته نظاما أقل شرا ويا للعجب من الواقع الراهن الذي يطغى عليه الإجرام والبؤس والإرهاب والعنف والاحتلال الشرس. وعلى الرغم من تشددها وتجاوزاتها، تمكنت المحاكم الإسلامية من تحقيق نوع من الاستتباب والاستقرار والهدوء في دولة كالصومال مزقتها الفتنة والبلطجة منذ سنوات. ولا نعرف هل

كان بالإمكان تجنب هذه الكارثة الجديدة والعمل على تقريب المواقف بين الحكومة الانتقالية والإسلاميين وتشكيل حكومة وحدة تساعد في وقف استنزاف الدولة من جهة وتسهم من جهة أخرى في كبح جماح الحركة الإسلامية الإفريقية و"حضرنتها" وإبعادها عن التيار الجهادي السلفي ثم تهميش عناصرها الأكثر تطرفا. وربما يجادل البعض بأن المحاكم الإسلامية كجميع الأحزاب الإسلامية ليست جديرة بالثقة لتعنتها العقائدي وهوسها بتطبيق الشريعة مهما يكن من أمر، ولكننا وللأسف الشديد لا نظن الولايات المتحدة قلقة من ألاعيب الإسلاميين السياسية و بعض زعاماتها بمواجهة الديمقراطية والانضمام إلى اللعبة البرلمانية الانتخابية بهدف القضاء على النظام المنفتح الحر من الداخل (ذلك افتراضا بأن يكون هناك نظام ديمقراطي منفتح كامل الأوصاف في العالم الإسلامي).

والسؤال المطروح الآن هو هل بُذلت الجهود الكفيلة في الصومال للخروج من المأزق بالطرق التفاوضية وإغناء المواطنين البسطاء عن مزيد من الحروب والتشريد؟ يضاف لهذا وذاك، هل جاءت المناورة الإثيوبية الأمريكية حرصا على حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح في القرن الإفريقي أم خدمة لإستراتيجية أنانية خبيثة هدفها الرئيسي التحكم عن قرب في كل ما يجري في المنطقة في منأى عن أولويات سكانها ومصالحهم الوطنية؟